

العنوان:	الجملة الخبرية و الجملة الطلبية تركيباً و دلالة : دراسة تطبيقية في سورة مريم
المؤلف الرئيسي:	علي، حفيظة أرسلان رشيد
مؤلفين آخرين:	القضاة، سلمان(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2003
موقع:	إربد
الصفحات:	1 - 256
رقم MD:	566850
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة اليرموك
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراكيب اللغوية ، الدلالات اللغوية ، سورة مريم ، القرآن الكريم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/566850

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الجملة الخبرية والجملة الطلبية تركيباً ودلالة

دراسة تطبيقية في سورة مريم

إعداد: حفيظة ارسلان رشيد علي

ليسانس لغة عربية جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧

دبلوم تربية - إدارة مدرسية، جامعة اليرموك، ١٩٨٧

ماجستير - مناهج وأساليب لغة عربية، جامعة اليرموك، ١٩٩٨

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية من

جامعة اليرموك: تخصص لغويات تطبيقية - ٢٠٠٣

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور حنا جميل حداد عضواً
الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية عضواً
الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس عضواً
الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة عضواً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا
إِضْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا
مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا
فَاَنْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

البقرة "٢٨٦"

الإهداء

إلى الروح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى والدي أطل الله في عمرها

إلى أشقائي وشقيقاتي نبض قلبي

أخص معهد كونريدا

إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة اليرموك

إلى أستاذي الكبير الدكتور سلمان القضاة

إلى عشاق العربية... لغة القرآن الكريم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

حفيظة شابسوغ

الفهرس والمحتويات

الصفحة	الموضوع
د	الإهداء
هـ - ز	المحتويات
ح - ط	الملخص
٤-١	المقدمة
١	أهمية الدراسة
٢-١	هدف الدراسة
٤-٢	مسوغات الدراسة
٢١-٥	مفهوم الجملة
٥	تمهيد
٧-٥	الجملة عند النحويين
١٠-٧	الجملة عند البلاغيين
١٣-١٠	الجملة عند الأصوليين
١٦-١٣	الجملة عند المناطقة
١٨-١٦	الجملة الاسمية وتقسيماتها
١٩-١٨	الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي واللازم
٢١-١٩	الفرق بين الخبر والإنشاء وأثره في الدلالة
١٧٦-٢٣	الفصل الأول: الجملة الخبرية
٢٤-٢٣	الجملة الاسمية ودلالاتها
٤٢-٢٥	أنماط وأشكال الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد
٤٧-٤٣	المبتدأ المعرفة والخبر الجملة فعلية
٥٧-٤٨	الخبر شبه جملة
٥٨	الجملة الإسمية المنسوخة بالفعل الناسخ
٦٠-٥٩	كان الفعل الماضي المنسوخة
٦٤-٦٠	النمط الأول: جملة كان المنسوخة ذات الفعل الماضي
٦٥	النمط الثاني: كنت + اسمها "معرفة" + خبرها "نكرة"
٦٧-٦٥	النمط الثالث: كان + اسمها "معرفة" + خبر أول + خبر ثان
٦٩-٦٨	النمط الرابع: صيغ كان المذكرة والمؤنثة
٧٤-٧٠	النمط الخامس: جملة كان المنسوخة ذات الفعل المضارع

٧٦-٧٥	النمط السادس: صيغ جمع مضارع كان
٧٧-٧٦	النمط السابع: كان + اسمها + "المصدر المؤول" + خبرها
٧٧	النمط الثامن: كان الزائدة
٧٨	النمط التاسع: كان التامة
٧٩-٧٨	النمط العاشر: خبر كان جملة
٨٠-٧٩	النمط الحادي عشر: خبر كان شبه جملة
٨١-٨٠	النمط الثاني عشر: ما دمت + اسمها + خبرها
٨٢-٨١	النمط الثالث عشر: تكاد + اسمها + خبرها

٨٥-٨٣	الجملة الاسمية المنسوخة بالحرف الناسخ
٩٢-٨٥	النمط الأول: إن مكسورة الهمزة
٩٣-٩٢	النمط الثاني: أن مفتوحة الهمزة
٩٥-٩٣	النمط الثالث: الخبر جملة كان
٩٦-٩٥	النمط الرابع: من أخوات إن "ليت"

الجملة الفعلية

١٠١-٩٧	-الفعل الماضي المبني للمعلوم المتعدي والفعل اللازم
١٣٠-١٠٢	-الفعل المبني للمجهول
١٣٣-١٣١	-الفعل الماضي المؤكد

جملة الفعل المضارع

١٤٠	-الفعل المضارع المبني للمعلوم لازماً ومتعدياً
١٥٢-١٤٠	-الفعل المضارع المبني للمجهول
١٥٦-١٥٢	-الفعل المضارع المنصوب
١٦٠-١٥٦	-الفعل المضارع المجزوم
١٦٧-١٦١	-الفعل المضارع المؤكد
١٧٦-١٦٧	

الصفحة	الموضوع
٢٢٢-١٧٨	الفصل الثاني الجملة الطلبية
١٨٢-١٧٨	جملة الإستفهام
١٨٤-١٨٢	النمط الأول: الاستفهام بالأداة "أنى"
١٨٤	النمط الثاني: الاستفهام بالأداة "كيف"
١٨٨-١٨٤	النمط الثالث: الاستفهام بالحرف "الهمزة"
١٨٩	النمط الرابع: الاستفهام بأي
١٩٠-١٨٩	النمط الخامس: حرف الاستفهام "هل"
١٩١-١٩٠	النمط السادس: حرف الاستفهام "ما"
١٩٤-١٩٢	جملة الأمر
٢٠١-١٩٤	النمط الأول: فعل الأمر المتعدي لمفعول واحد
٢٠٣-٢٠٢	النمط الثاني: فعل الأمر المتعدي لمفعولين
٢٠٤-٢٠٣	النمط الثالث: فعل الأمر اللازم
٢٠٦-٢٠٥	جملة النهي
٢٠٧-٢٠٦	النمط الأول: لا الناهية + فعل مضارع متعدي لمفعول واحد
٢٠٨-٢٠٧	النمط الثاني: لا الناهية + فعل مضارع لازم
٢١١-٢٠٩	جملة النداء
٢١٣-٢١١	النمط الأول: النداء بأداة محذوفة
٢١٩-٢١٣	النمط الثاني: النداء بأداة ظاهرة
٢٢٢-٢٢٠	جملة التمني
٢٣٢-٢٢٣	الخاتمة - النتائج
٢٤٠-٢٣٣	فهرس الآيات القرآنية
٢٤١	فهر الأشعار
٢٤٣-٢٤٢	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
٢٥٦-٢٤٤	فهرس المراجع والمصادر

ملخص الرسالة باللغة العربية
الجملة الخبرية والجملة الطلبية تركيباً ودلالةً
دراسة تطبيقية في سورة مريم

إعداد

حفيظة ارسلان رشيد علي

إشراف

أ.د سلمان القضاة

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة. اتبعت فيها منهجاً تحليلياً تطبيقياً، ميدانه سورة من سور القرآن الكريم، هي سورة مريم هدفت هذه الرسالة إلى التعرف إلى الجملة الخبرية، التي يُبنى أسلوبها على الحكاية وما يقصده المتكلم من إخبار وإعلام بمضمون الجملة. وكذلك البحث في الجملة الطلبية، وخروج أساليبها إلى معان عدة، أرشد إليها السياق وقرائن الأحوال. واتجهت إلى تلمس الدلالة في الجمل الخبرية والطلبية. وأشرت إلى دراسة المقال التي لا تكتمل إلا بدراسة المقام، وما يحيط به من قرائن لفظية ومعنوية، وسياقية لها فائدة كبرى في تحديد المعنى الدلالي، وكنت قد ألقيت الضوء على مفهوم الجملة عند كل من النحويين، والبلاغيين، والأصوليين والمناطقية، كل بحسب مفهوم الجملة عنده، والهدف من دراستها في ميدان تخصصه. ثم تحدثت عن مفهوم الجملة الاسمية، وتغير حكمها بحكم آخر، ودلالاتها على الدوام والثبات. وكذلك الجملة الفعلية الماضية والمضارعية، ودلالة فعليهما على زمان، فيه التجدد والتغير، والفرق بين الخبر والإنشاء وأثره في الدلالة.

أمّا ميدان التطبيق فقد درست فيه الجملة الخبرية، والجملة الطلبية دراسة تطبيقية للوصول إلى دلالة آيات القرآن الكريم بحسب ما أرادها المولى عزّ وجل. وقد توصلت من دراستي هذه، أن ما جرى من تغير في تركيب الجملة الخبرية سواء أكان تقديماً، أو تأخيراً، ذكراً أو حذفاً، تعريفاً أو تنكيراً، إنّما كان سببه الأهمية أو الإيجاز لعلم السامع بالمخبر عنه، أو للتنبية إليه، أو لدلالته على العموم، أو الإبهام، أو الدعاء، أو التخييم، أو المتاركة والتبرؤ، إلى غير ذلك من

الدلالات. في حين تنوع المخبر به، ف جاء مفرداً، وجملة، وشبه جملة. كما أكدت بعض الجمل الاسمية والفعلية بمؤكدات، أدت إلى إزالة الإبهام، أو الشك في مضامينها، برغم تنوع الفعل من حيث التعدي واللزوم، وعدم ثبات الدلالة الزمنية في بعض هذه الأفعال.

أما دراسة أساليب الجملة الطلبية، فقد تمثلت نتائجها بخروج أساليبها عن معناها الحقيقي، إلى معانٍ أُخرى، أظهرتها السياقات وقرائن الأحوال، كالتعجب والتشويق، والدعاء والاستبعاد، والإنكار، والتوبيخ، والتهديد والتفريع والترهيب والاسترحام، والتمني، وغير ذلك من الأساليب البلاغية، التي أُشير إليها في الأشكال الواردة في ثنايا الرسالة.

مقدمة

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تتجه إلى تلمس الدلالة في الجملة الخبرية والجملة الطلبية في سورة مريم، ووظيفة كل منهما في التعبير، موضحة علاقة كل كلمة فيها مع ما يجاورها من ألفاظ وعبارات أخرى، راصدة المعاني، والجوانب الجمالية التي تحملها جمل آيات هذه السورة الكريمة، التي تعدُّ تمهيداً أو دليلاً لمعانٍ أُخرى، ذوات دلالات خاصة، تظهر التناسق في نظم معاني هذه الآيات ليؤدي هذا التناسق إلى اكتمال معالم الصورة الحسية، أو المعنوية فيها، وإلى الكشف عن الترابط القائم بين الأهداف، والمعاني الموصلة إليها الشارحة الموضحة لعبورها وأحكامها.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة التحليلية الوصفية إلى التعرف إلى الجملة الخبرية التي يبنى أسلوبها على الحكاية، وما يقصده من إخبار وإعلام بمضمون هذه الجملة وأضرب الخبر فيها، وخروج الكلام عن مقتضى الظاهر، كما تبحث في التعرف إلى الجملة الطلبية، وخروج أساليبها إلى معانٍ عدّة، يرشد إليها السياق، وقرائن الأحوال في سورة كريمة من سور القرآن - هي سورة مريم - وذلك بالتركيز على المستوى الدلالي فيها، ووظيفته في التعبير من خلالها، حيث تُعدُّ الدلالة من أعلى مستويات التعبير اللغوي، وأرقى حالات تفهّم اللغة وتذوقها.

إن الوصول إلى معرفة هذه الدلالة وراقيها، إنما يكون بمعالجة النصوص اللغوية، وتحليلها والكشف عن مواطن أسرارها، وكيف إذا كان النصُّ اللغويُّ سورة من كتاب الله العزيز، الذي هو أعلى صور التعبير وأرقاها وسرُّ ديمومتها

وعلوّ شأنها، إذ عرضت هذه السورة لأعجب القصص الدالة على قدرة الله تعالى، و يظهر ذلك في قصة ميلاد السيد المسيح عليه السلام، من أمّ بلا أب، وإنطاق الله جلّت قدرته لهذا الوليد، وهو طفل في المهد، لتظل آثار القدرة الربانية ماثلة أمام الأبصار، مبيّنة عظمة الخالق وآياته، موضحة غرضها المتمثل بتقرير التوحيد، وتنزيه الله جلّ وعلا عمّا لا يليق به، متمحورة حول التوحيد، والإيمان بوجود الله ووحديته، مبيّنة منهج المهتدين، ومنهج الضالين في آيات هذه السورة الكريمة .

مُسَوِّغَاتِ الدَّرَاسَةِ

إنّ سرّاً صناعة فنون القول، نظماً أو نثراً، يكمن في إبراز المعنى وهذا لا يتأتى إلاّ بدقّة التركيب اللغوي وسلامته، في نسيج لغوي متضام، يظهر فيه جانبان، جانب المقال وجانب آخر هامّ، هو جانب المقام الذي يُعدُّ المثير والباعث للجانب الأول. ولا تُعدُّ دراسة المقال مكتملة، إلاّ بدراسة المقام وما يحيط به من قرائن لفظية ومعنوية وسياقية، لها فائدة كبرى، في تحديد المعنى الدلالي، الذي هو أعلى مراتب الكلام، سواء أكان جملاً خبرية أم إنشائية.

لذلك أثرت هذه الدراسة، التي يعود الفضل في الإرشاد إلى بناء هيكلها إلى الأستاذ الفاضل الدكتور سلمان القضاة. أن تنطلق من سرّاً هذه الصناعة إذ تشرّفت باختيار، أعلى مراتب القول بياناً وفصاحة، وهي سورة كريمة من كلام ربّ العزّة جلّت قدرته، مدركة بأنّها ترتوي من أغزر نبع، لأعظم لغة عربية، كرمها الله منزلاً كتابه الكريم بلغتها، لتكون مدرسة دائمة مستمرة لكلّ العلوم والمعارف.

ومن كلِّ هذا جاء اختيار سورة مريم، التي لا تفضل غيرها من السور الأخرى، بياناً وفصاحة، لتكون ميدان هذه الدراسة التطبيقية، التي اختصَّ منهاجها بدراسة، نوعين هامّين من الجمل في العربية، أحدهما خبري والآخر طلبّي. سلكت فيهما خطة، قامت على قسمة البحث إلى تمهيد وفصلين وخاتمة.

استهللت التمهيد، بإلقاء الضوء على مفهوم الجملة وتقسيماتها، لوصفها قاعدة الحديث ومنطقه، عند البلاغيين، والأصوليين والمناطقية، كل حسب ميدان بحثه ودراسته، ومفهوم الجملة الأسمية، وما يدخل عليها من ألفاظ محددة، تغيّر حكمها بحكم آخر كالأفعال الناقصة، والحروف الناسخة. ثمَّ أشرت بومضة قصيرة إلى دلالتها على الدوام والثبات، منتقلة إلى مفهوم الجملتين الماضويّة والمضارعية، سواء كانتا متعدّيتين أو لازمتين، مع دلالة فعليهما على زمان فيه التجدد والتغيّر، حسب السياقات المحتضنة لهما، المترتبة منهما، وما اسند إليهما من فاعل تبعه توسعة أو فضلة، ليكون هذا التركيب جملاً متنوعة، تؤدي فائدة حقيقية في معناها.

بعدها جرى الانتقال إلى ميدان التطبيق الذي ابتدأ بالفصل الأوّل المعنون بالجملة الخبرية، قسّمته إلى خمسة أقسام بدأت القسم الأوّل منه بالجملة الاسمية والقسم الثاني بالجملة الاسمية المنسوخة بالفعل الناسخ، ثمَّ تلاه القسم الثالث الخاص بالجملة المنسوخة بالحرف الناسخ، أمّا القسم الرابع فكان ميدانه الجملة الفعلية الماضويّة، وأخيراً جاء القسم الخامس الذي تناولت فيه الجملة الفعلية المضارعية.

ثم رصدت أعداد جمل كلِّ قسم منها، وحددت الأنماط والأشكال التي تتدرج تحت كل نمط، في كل قسم من أقسام الجملة الخبرية. وأتبع ذلك بتحليل للجانبين التركيبي والدلالي، وما اعترى البنية التركيبية من تغيّر ناجم عن تقديم أو تأخير

أو تعريف أو تكبير، أو ذكر أو حذف، أو دخول أفعال ناقصة، أو حروف ناسخة وأدوات وقرائن أخرى على الجمل الخبرية، أدى هذا التغير إلى إظهار دلالات بلاغية، كانت كامنة في مضامين مثل هذه الجمل.

ولم يكن تركيب جمل الفصل الأول، أكثر دلالة من جمل الفصل الثاني الذي اختص بدراسة الجملة الطلبية، والذي اشتمل على خمسة أساليب بدأت بالاستفهام أولاً ثم الأمر ثانياً تلاها النهي ثالثاً. ورابعها النداء مختتمة بإسلوب خامس هو التمني.

وقد قسّمت هذه الأساليب إلى أنماط وأشكال، حُللت تركيبياً، أظهر تحليلها دلالات، أشارت إلى معانٍ بلاغية، خرجت جملة كل أسلوب، عن معانيها الأصلية مبيّنة بيان آيات سورة مريم وفصاحتها، التي بذلت كل جهد فيها لكنني في كلِّ مقام منها أجد نفسي لم أعطاها حقها، الذي يفوق فهمي وتصوري وقدراتي البشرية المتواضعة، أمام كلام خالق الخلق، ولكنني رغبت في أن تكون آيات هذه السورة الكريمة مدرستي، علني أصل إلى بلوغ غايتي من هذه الدراسة.

ثم جاءت الخاتمة التي أجملت فيها نتائج هذه الدراسة. وإنني في الختام إذ أتقدم بوافر الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور سلمان القضاة، الذي تقبل بكلِّ ما عُرف عنه من رحابة صدر، الإشراف على هذا البحث وتوجيه خطته والصبر على متابعة العمل، والإرشاد للصواب، وتقويم الخلل فيه. كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الأجلاء: الدكتور حنا جميل حداد والدكتور سمير شريف استيتيه والدكتور يوسف أبو العدوس والدكتور محمود حسني مغالسة. لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ونقدّها لتقويم ما اعوج منها. وأرجو أن أكون قد وُفِّتُ في هذه الرسالة: منهجها ومعالجة موضوعاتها. والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وهو وليُّ التوفيق والحمد لله ربَّ العالمين.

مفهوم الجملة

تمهيد

لم يكن مفهوم الجملة ميدان بحث النحويين فقط، وإنما كان مجال بحث علوم عدّة، كلّ حسب خصوصية موضوعه وغاياته، ولكنّ في المحصّلة يشار إلى وظيفتها، وهي إيصال المعنى إلى المتلقي بشكلٍ يحقق الغاية. هذه الوظيفة التي لا تختلف عند البلاغين عنها عند الأصوليين أو المناطقة، وهذا ما دعا إلى الإشارة إلى مفهومها عند هؤلاء، رغم اختلاف ميادين علومهم.

الجملة عند النحويين

تعددت أقوال النحاة في الجملة والكلام، فعدوهما مترادفين؛ الكلام هو الجملة والجملة هي الكلام وشرطهما الإفادة فهذا سيبويه (ت ١٨٠هـ) يقول فيها: "واعلم أنّ قلتُ إنّما وقعتُ في كلام العرب، على أنّ يُحكى بها، وإنّما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لأقول، نحو قلت: زيدٌ منطلقٌ لأنّه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل "قلت" (١).

وفي حين يرى ابن جنّي (ت ٣٩٢م) أنّ الجملة قاعدة الحديث وسماها الكلام الذي هو "لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحاة الجمل" (٢). بينما القول خلاف ذلك، وقد فرق بينه وبين الكلام في قوله: "الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة" (٣).

(١) الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ج ١، ص ١٢٢.

(٢) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح، د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١ ص ٧٢.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٧٣.

ويشير ابن يعيش إلى الكلام قائلاً: "اعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وتسمى جملة، وهو الذي يسميه النحاة الجمل" (١).

ويتابع الزمخشري نظرتَه إلى الكلام والجملة على أنّهما مترادفان فبين أنّ الكلام هو "المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك أو فعل واسم نحو: ضُرب زيدٌ وانطلق بكر، وتُسمّى جملة" (٢).

أما ابن هشام (٧٦١٢م) فقد فرق بين الكلام والجملة، فهو يرى "أنّ الجملة عبارة عن الفعل وفاعله، ك قام زيدٌ، والمبتدأ وخبره، ك زيدٌ قائمٌ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللّصُّ، و "أقائم الزيدان"، و"كان زيدٌ قائماً" و "ظننته قائماً" (٣). وقد ذهب ابن هشام في سياق حديثه عن الجملة والكلام إلى أنّ الجملة أعمُّ من الكلام إذ شرطه الإفادة بخلافها موضعاً ذلك في قوله: وتسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً فليس بكلام" (٤).

ثمّ يأتي الرضيّ ويفرق تفرقة حاسمة بين الكلام والجملة قائلاً: "والفرق بين الجملة والكلام ما تضمنت الإسناد الأصليّ، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أو سائر ما ذكر من الجمل مع ما أسندت إليه. فكلّ كلام جملة ولا ينعكس" (٥).

(١) شرح المفصل، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، ج ١، ص ٢٠.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح، د. محمد عبد المقصود د. حسن محمد عبد المقصود ص ١٦.

(٣) مُغني اللبيب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح، د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ص ٤٩٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٩٠.

(٥) شرح الكافية، الرضي، ج ١، ص ٧.

وإلى جانب ما ذكر يُشار إلى أن "الجملة في أقصر صورها" أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القول من كلمة واحدة أو أكثر...^(١).

وقد توصلنا من تعريفات النحاة التي ذكرت لمفهوم الجملة ما يلي:

١. تزامن ظهور مفهوم الجملة مع مفهوم الكلام، واستخدامهما مترادفين للدلالة على شيء واحد، وظهر ذلك في حديث ابن جنّي، وابن يعيش والزمخشريّ في حين يستنتج ذلك من تعريف سيوييه.
٢. تغليب مفهوم الكلام على مفهوم الجملة بوصفه أخصّ منها، لتضمنه الإسناد المقصود لذاته، بينما تتضمن الجملة الإسناد الأصليّ . الفعل + الفاعل. والمبتدأ + الخبر سواء كان الإسناد مقصوداً لذاته أم لا.
٣. تغليب مفهوم الجملة في العصر الحاضر، والنظر إليها على أنها وحدة الكلام الصغرى، أو الحدّ الأدنى من اللفظ المفيد فهناك الجملة البسيطة، وهي المؤلفة من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، والمركبة التي تدخل في عناصرها جملة أخرى تقوم بوظيفة ما في بنائها. وهي ما سماها النحويون "الجملة الكبرى"^(٢) نحو: "زيدٌ ضاع ماله" فهي جملةٌ كبرى، وضاع ماله هي الجملة الصغرى.

الجملة عند البلاغيين

اهتمّ علماء البلاغة بالجمال ومعانيها اهتماماً كبيراً، فلم ينصبّ اهتمامهم على المعنى الأصليّ في تراكيبيها، وإنما بحثوا عن معان، ودلالات ثانية لا تظهر في التركيب، ولكن التركيب يدلّ عليها. فتوصلهم إلى سرّ بلاغة تركيب هذه الجمل وفصاحتها. لذلك جاء اهتمامهم بالمعنى أكثر منه عند النحويين. فالجملة عند البلاغيين "هي المركّب الذي تتمّ به الفائدة فإن قلت: إن "تأت" وسكت لم تُفدُ

(١) أسرار العربية، إبراهيم أنيس، ص ٢٧٧.

(٢) أنظر مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٤٩٧.

كما لا تُفِيدُ إذا قلتَ "زيدٌ" وسكتَ فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً. "ولا كان منوباً في النفس معلوماً من دليل الحال"^(١).

وهذا ما أشار إليه الجرجاني^(٢) (٤٧١م) بأنَّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمَّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاداً نحو: "خرج زيدٌ" سُمِّيَ كلاماً وسمِّيَ جملةً^(٣). فالجرجانيُّ في كلامه هذا يرى أنَّ الألفاظ لا تُفِيدُ حتَّى تُؤلَّفَ ضرباً خاصاً من التَّأليفِ ويُعمَدَ بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب^(٤). راداً جميع فضائل الكلام إلى المعنى ويَعُدُّ اللفظ تَبَعاً له مبيناً ذلك في قوله: "قالألفاظ لا تتفاضل من حيثُ هي ألفاظ مجردة، ولا من حيثُ هي كَلِمٌ مفردة، وأنَّ الفضيلة وخلافها في ملائمة اللفظة لمعنى التي تليها"^(٥).

وفي سياق الحديث يعرف الخفاجي^(٦) (٤٦٦م) الكلام قائلاً: "أنَّ الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصحُّ عنه أو من قبيله الإفادة، وإنما شرطه الانتظام، لأنَّه لو أتى بحرف ومضى زمان وأتى بحرف آخر، لم يصحَّ وصف فعله بأنَّه كلام"^(٧).

ويقول صاحب الصناعتين: "إنَّ الكلام أيَّدك الله بحسن سلاسته وسهولته ونصاعته، وتخير لفظه، وإصابة معناه، وجودة مطالعه ولين مقاطعه، واستواء تقاسيمه، وتعادل أطرافه، وتشبه أعجازه بهوادية، وموافقة ماخير له لمباديه، مع قلَّةِ ضروراته بل عدمها أصلاً، حتَّى يكون لها في الألفاظ أثر، فتجد المنظوم مثلاً

(١) أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرَّحمن بن محمد الجرجاني النحوي، دار المدني، جده، ص

(٢) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ص ٢٠.

(٣) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص ٤.

(٤) بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة، ص ٢٠.

(٥) أنظر سر الفصاحة، الأمير أبي محمد عبد الله بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، ص ٢٢.

المنثور في سهولة مطلعته، وجودة مقطعه، وحسن وصفه وتأليفه، وكمال صدقه وتركيبه^(١).

في حين يرى الجاحظ أنّ الألفاظ هي التي تشفُّ عن معانيها، حتّى لیتسابق المعنى اللفظ، ومتى كان المعنى شريفاً واللفظ بليغاً، وكان صحيح الطبع بعيداً عن الاستكراه، ومنزهاً من الاختلاف، مصوناً عن التكلف صنع في القلوب صنيع الغيث في التربة^(٢). في حين يشار إلى الجملة على أنّها كلمات تأتلف لتدلّ على معنى^(٣). ويطابق هذا الكلام كلام آخر هو: "أنّ الجملة مجموعة من الألفاظ تحمل في ثناياها معنى تاماً"^(٤).

ويبدو أنّ إلقاء الضوء على المعنى حظي باهتمام علماء البلاغة في تعريفهم للكلام والجملة، لأن المعنى المبدع يعني المعنى المنشأ، هذا الإنشاء يكون على مبنى، ويعبر هذا المعنى على جسر الألفاظ والتراكيب، ومن ذلك المعنى البديع المستنبط ويحتاج الاستنباط في المعنى إلى لفظ حامل وتركيب موصل^(٥). لذلك نلاحظ أن غاية التعامل باللغة أيّ لغة بأصواتها وصرفها وتراكيبها هي الفهم والإفهام، وهي الدلالة المستفادة من تلك اللغة، لأنّ الارتباط بين الشكل والوظيفة هو صلة المبنى والمعنى^(٦). والفائدة عند البلاغيين لا تحصل إلاّ بتحقيق النظم الذي يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، وأنّ نظمها هو توحي معاني النحو فيها وبهذا يكون الكلام مرادفاً للجملة^(٧).

(١) كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح، د. مفيد قميحه، ص ٦٩.

(٢) البلاغة والأسلوبية، د. يوسف أبو العدوس، ص ٢٥.

(٣) البلاغة العربية، د. أحمد مطلوب، ص ١٠١.

(٤) البلاغة والتحليل الأدبي، د. أحمد أبو حاقه، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٥٤.

(٥) مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار البشير، عمان، ص ٣٣.

(٦) أنظر نظرة في أثر اللغويين في علم الدلالة، د. علي الحمد، مجلة أبحاث اليرموك، م ٢، عدد (١)، ص ٧.

(٧) الجملة الإفصاحية في ديوان الشابي، عبد القادر مرعي العلي الخليل، ص ٢٦.

وسواء أكانت الجملة خبرية أم إنشائية نجد أن علماء البلاغة قد انصبَّ اهتمامهم على دلالة اللفظ، لأنَّ علم الدلالة يُصوَّبُ سهامه إلى الهدف المركزي وهو المعنى "إذ يُعرف بأنَّه: العلم الذي يدرس المعنى، أو ذاك الفرع من اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتَّى يكون قادراً على حمل المعنى"^(١). والكلُّ يعلم أنَّ فضل بدايات علم الدلالة وإرساء قواعده الثابتة، التي انطلق منها تعود إلى عبد القاهر الجرجانيّ "التي انصبَّت جهوده في معظمها على تلمُّس الفوارق الكامنة بين التراكيب الكلامية المختلفة. لذلك يبدو أنَّ مسألة العلاقة بين الجملة والكلام لم تتل من الاهتمام لدى البلاغيين، ما نالته لدى الأصوليين والنحاة"^(٢).

لأنَّ البلاغيَّ لا يهْمُهُ وصف بناء الجملة وتركيبها، وإنَّما يهْمُهُ البحث في سرِّ تكوينها، وعمَّا يمكن أن تؤدِّيهِ من معنى بوجودها وهي مقدّمة أو مؤخّرة معرفة أو منكرّة، معطوفة أو مستأنفة، حالية أو مؤكدة... الخ. لذلك جاءت جهودهم متمحورة، حول دلالات الجمل بنوعها الخبريّ والإنشائيّ لمعرفة بلاغتها وفصاحتها.

الجملة عند الأصوليين

يستتبط علماء الأصول الأحكام الشرعية من مصادرها الأولى وهي القرآن والسنة الشريفة، وهذا ما دعاهم إلى الاهتمام باللغة العربية، والبحث في تراكيبها ودلالات ألفاظ جملها، من أجل الوصول إلى غايتهم معبّرين عن الجملة بالكلام وقد عرفها عليّ حسب الله بقوله: "إن الأصل في الكلام أن يدلّ على معنى يريد المتكلم إعلام السامع به.

(١) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ص ١١.

(٢) انظر الجملة في تصور غير النحويين، د. سلمان القضاة، مجلة مؤنة للبحوث والدراسات، م ١٢

وخلوُ الكلام من هذا إلغاء له، ومخالفة للأصل فيه فإذا احتل الكلام أن يكون ذا معنى مقصود وأن يكون لغوًا، كان حمله على ما هو الأصل فيه أولى وبهذا تقررت هذه القاعدة المشهورة: «إعمال الكلام أولى من إهماله» كما لو قال رجل: وقفت هذه الحديقة على أولادي، وليس له إلا أولاد أولاد- فإن كلامه يحمل على الأولاد صوتاً له من الإهمال والإلغاء^(١).

ويشير هذا التعريف إلى أن الكلام نوعان: مفيد ذو معنى وغير مفيد وهو ما سُمِّي باللغو، ويمثل هذا الحديث حديث آخر يبيّن أن الكلام هو الأصوات المسموعة والحروف المؤلّفة وهو ينقسم إلى "مفيد وغير مفيد"^(٢).
في حين نلاحظ أن تعريف الفخر الرازي للجملة قد ضمّ التقسيم النحويّ لها:

بقوله: "أما الكلام فهو الجملة المفيدة. وهي إما الاسمية كقولنا: زيدٌ قائم أو الفعلية كقولنا: قام زيدٌ، وإما مركب من جملتين وهي الشرطية كقولك: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"^(٣).

والرازي بتعريفه هذا يكون قد أضاف قسماً ثالثاً لتقسيمات الجملة، هو الجملة الشرطيّة التي أضافها بعض النحاة إلى الجملتين الاسمية والفعلية، أمثالُ الزمخشريّ الذي قسّم الجملة إلى أربعة أضرب اسمية وفعلية وظرفية وشرطية. ويعلق الدكتور القضاة على تقسيمات الجملة عند الأصوليين، وبخاصة الشرطية قائلاً: "وأما الجملة الشرطيّة فيبدو أن بعضهم قد عدّها قسيمة للجملتين الاسمية والفعلية، فجعل الجمل ثلاثة أقسام، وهو ما يظهر في قول أبي حامد الغزالي في المنحول "والكلام المفهم جملة مركبة من مبتدأ وخبر كقولك: زيد منطلق، وفعل وفاعل كقولك: قام زيدٌ، أو شرط وجزاء كقولك: "إن جئتني أكرمتك"^(٤).

(١) أصول التشريع الإسلامي، علي حسب الله، دار المعارف، مصر، ص ٢٩٠.

(٢) نزّهة خاطر العاطر، الشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الهمداني، ج ٢، ص ٢٤.

(٣) المحصول في أصول الفقه، فخري الدين محمد بن عمر بن الحسين، ج ١، ص ١٨٠.

(٤) الجملة عند غير النحويين، د. سلمان القضاة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م ١٢، عدد (١)، ص ٢٠٣.

وفي الوقت الذي نظر بعض الأصوليين إلى الكلمة على أنها كلام يقول الشوكاني (ت ١١٧٣م): وقد خصَّ النحاة الكلام ما تضمنَّ من كلمتين بالإسناد وذهب كثير من أهل الأصول إلى أنَّ الكلمة الواحدة تُسمَّى كلاماً^(١).

ويظهر ذلك في نظرة أبي الحسين البصريّ (ت ٤٣٦م) إلى الكلام بقوله: "وأعلم أنَّ الكلام هو ما انتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع على استعمالها في المعاني"^(٢).

ففي حين يتَّجه الأمدئيُّ إلى تقسيم الكلام بالمهمل وغير المهمل مخرجاً الكلام النفسانيّ من حدِّ الكلام اللغوي في قوله: "وأعلم أنَّ اسم الكلام ما يطلق على العبارات الكلامية، والمقصود ههنا إنّما هو معنى الكلام اللساني دون النفساني"^(٣). ثم يكمل حديثه موضّحاً بأن: "الكلام اللسانيّ قد يطلق تارة على ما ألف من الحروف والأصوات من غير دلالة على شيء ويُسمَّى مهملًا وإلى ما يدل، ولهذا يقال في اللغة هذا كلام مهمل، وهذا كلام غير مهمل، سواء كان إطلاق الكلام على المهمل حقيقة أو مجازاً، فالغرض ههنا إنّما هو بيان الكلام الذي ليس بمهمل جملة"^(٤).

وينظر أبو الوفاء ابن عقيل إلى الكلام فيقول: "الكلام هو الحروف والأصوات المنظومة للتفاهم عمّا في النفس من الأغراض، فهذا جملة الكلام"^(٥). ويستوفي حديثه بأن: "الكلام اسم وفعل وحرف لا رابع لها. فالاسم يدلّ على معنى وهو عبارة غير مُقترن بزمان محصلّ دلالة الإشارة دون الإفادة

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني، ج ١، ص ٧٩.

(٢) المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، ج ١، ص ١٠.

(٣) الجملة عند الأصوليين، عمر أبو خرمة، ص ٣٦.

(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ٩٥-١٠٢.

(٥) أنظر الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحلبي، تح

د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج ١، ص ٩٥-١٠٢.

والفعل عبارة عما دلّ على زمان محدود، أمّا الحرف فهو ما عدت فيه علامات الأسماء والأفعال^(١).

وفي مجال اهتمام الأصوليين بالجملة بحثوا في جملة خبر والإنشاء وقد فرق البيضاوي^(٢) (ت ٦٥٨هـ) بينهما بقوله:

١. الإنشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب بخلاف الخبر.
٢. إن الإنشاء لا يكون معناه إلا مقارناً للفظ بخلاف الخبر فقد يتقدم وقد يتأخر.
٣. الإنشاء هو الكلام الذي ليس له متعلّق خارجيّ يتعلّق بالحكم النفسانيّ به بالمطابقة وعدم المطابقة بخلاف الخبر.
٤. الإنشاء سبب لثبوت متعلّقة وأمّا الخبر فمظهر له^(٣).

ويتضح ممّا قيل في الكلام عند بعض الأصوليين أنّ منهم من نظر إلى الكلام، على أنّ منه المفيد ومنه غير المفيد، ومنهم من عدّ الكلمة الواحدة كلاماً كما أنّ مسائل بحثهم فرضت عليهم البحث بشكل معمّق في دلالات الجمل لاستنباط الأحكام سواء كانت هذه الجمل خبرية أم إنشائية.

الجملة عند المناطقة:

بحث المناطقة القضية المنطقية، متناولين المعاني المفردة والتراكيب التي يتشكّل منها القول، مشيراً الدكتور رفيق العجم إلى ما قاله الغزالي: "بأنّ المعاني المفردة إذا رُكبت حصلت منها أقسام، ولسنا نقصد من جملة لها إلاّ قسماً واحداً هو الخبر، ويُسمّى قضية، وهو الذي يتطرّق إليه التصديق والتكذيب، ويمثّل الغزاليّ على ذلك فيقول: العالمُ حادثٌ، مما يضطرنا إلى القول إنّ هذا الكلام صادق أو كاذب"^(٤).

(١) الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحلبي تح، د. عبد الله بن عبد الله المحسن التركي، ج ١، ص ٩٥-١٠٢.

(٢) نهاية السؤل، ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، ج ٢، ص ١٦١.

(٣) أنظر المنطق عند الغزالي دراسة وتحليل، د. رفيق العجم، ص ١٠١.

وفي مقابل هذا الحديث يذكر أرسطو حدّ الجملة فيقول: "وأما القول فهو لفظ دالّ الواحد من أجزائه قد يدلّ على انفراده على طريق أنّه لفظه لا على طريق أنّه إيجاب. وأعنى بذلك أن قولي: "إنسان" مثلاً قد يدلّ على شيء، ولكنّه ليس يدلّ على أنّه موجود، أو غير موجود ولكنّه يصير إيجاباً أو سلباً، إذا أضيف إليه شيء آخر..".^(١)

ويبدو لنا من تعريف أرسطو للجملة أنّها تركيب مؤلّف من أجزاء متضامّة منه الإيجاب ومنه السلب، موضّحة أرسطو بأنّ الإيجاب هو "الحكم بشيء على شيء، والسلب هو الحكم بنفي شيء عن شيء"^(٢).

كما أشار أرسطو إلى نوعين من الجمل التي تحدثت عنهما علماء المنطق هما:

أ. الجملة الخبرية التي تحتل الصدق والكذب.

ب. الجملة الإنشائية التي لا تحتل الصدق والكذب.

وإصفاً الجملة الخبرية بالقول الجازم، والإنشائية بالقول غير الجازم ويظهر ذلك في حديثه: "وليس كل قول بجازم، وإنّما الجازم، القول الذي وُجِدَ فيه الصدق أو الكذب وليس ذلك بوجوده في الأقاويل كلها ومثال ذلك الدعاء، فإنّه قول ما ولكنّه ليس بصادق ولا كاذب فأما سائر الأقاويل غير ما قصدنا منها، فنحن تاركوها إذا كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطب والشعر، وأما القول فهو ما قصدنا في هذا النظر"^(٣).

ويأتي حديث ابن رشد عن القول الجازم بأنّه صنفان: بسيط وهو ما ركّب من محمول واحد وموضوع واحد. والمركّب الذي يكون واحداً برباط يربطه وهو

(١) منطق أرسطو، تح، عبد الرحمن بدوي، ج ١، ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٤.

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ١٠٣.

حرف الشرط مثل قولنا: "وإن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجودٌ" فالفاء هنا هي التي صيرت هذين القولين البسيطين، الشمس طالعة والنهار موجود قولاً واحداً^(١).

ويقابل حديث ابن رشد حديث الغزالي عن الجملة الشرطية التي يقول في تركيبها: "بأنها الجملة التي انتظمت من جزأين لا يمكن أن يدل على كل واحد من جزأيه بلفظ مفرد، بخلاف الجملة التي تشتمل على جزأين يُسمى أحدهما موضوعاً، وهو المخبر عنه كالعالم، من قولك: حادثٌ، ويُسمى الثاني محمولاً وهو الخبر كحادثٍ من قولك: "العالم حادثٌ"^(٢).

وباستطلاعنا لما قاله المناطقة عن الجملة ومفهومها، نلاحظ أنهم قد عبّروا عنها بالقول، إذ ركّزوا حديثهم في الغالب، على نوعين من الجمل هي الخبرية والشرطية، التي تتركّب من ثلاثة أجزاء رئيسية مشيراً الدكتور القضاة إلى هذه الأجزاء كما أوردها ابن سينا وهي:

١. الموضوع: وهو المحكوم عليه.
٢. المحمول: وهو المحكوم به.
٣. الرابطة: وهي إمّا زمانية أو غير زمانية^(٣).

وبالمحصلة نتوصّل إلى أنّ ما قصده المناطقة في الغالب بمفهوم الجملة سواء كانت حملية أو شرطية، أنّها لا تكون إلاّ بضم قسم إلى آخر لتوصل المتلقي إلى المعنى الذي يتضمّنه مضمونها، وهذا ما جعل المناطقة يهتمون بالجملة التي هي إحدى مسائل علم النحو، لأنّ مسائل النحو في بعضها تشكّل مداخل مهمة إلى الأساسيات التي يتكفّل علم المنطق بدراستها^(٤). فبين العلمين تشابه وهو ما أشار

(١) انظر نص تلخيص منطق ارسطو، ابن رشد تح، د. جبرار جهامي، ص ٨٧-٨٨.

(٢) انظر مقاصد الفلاسفة الإمام الغزالي، تح، د. سليمان دنيا، ص ٥٤-٥٥.

(٣) الجملة عند النحويين، د. سلمان القضاة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م ١٢، عدد (١)، ص ٣٠٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩٤.

إليه الفارابي بقوله: " فإنَّ نسبة صناعة النحو إلى الألفاظ هي كنسبة صناعة المنطق إلى المعقولات فهذا تشابه فيما بينهما... "(١).

الجملة الاسمية وتقسيماتها

الجملة الاسمية: هي جملة مكونة من مبتدأ وخبر، وبالمبتدأ يُبدأ الكلام الذي يُبنى عليه بكلام آخر يتمُّ معناه يُسمَّى الخبر. ويشير إلى ذلك سيبويه بقوله: "المبتدأ كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبنى عليه رفعٌ فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه"(٢).

في حين يُعرِّف ابن هشام الجملة الاسمية بحسب ما تبتدئ به فيقول: هي الجملة التي صدرها اسم كـ"زيدٌ قائمٌ"، و"هيهات العقيق"، و"قائم الزيدان" عند من جوَّزه وهو "الأخفش والكوفيون"(٣). ويتحدث ابنُ جنِّي عن الجملة الاسمية محددًا رتبة كلِّ من المبتدأ والخبر قائلاً: "وأعلم أنَّ المبتدأ كلُّ اسم ابتدأته وعرَّيته من العوامل اللفظية وعرَّضته لها، وجعلته أولاً لثان، ويكونُ الثاني خبراً عن الأول ومسندٌ إليه وهو مرفوع بالابتداء تقول: "زيدٌ قائمٌ"، ومحمدٌ منطلق، و"زيدٌ ومحمدٌ" مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبر عنهما"(٤).

وفي باب الخبر يصنِّفه ابنُ جنِّي إلى ضربين بقوله: هو كلُّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدثته به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة"(٥).

(١) الفارابي رسالة التنبيه على سبيل السعادة، تح، د. سحبان خليفات، ص ٥٦.

(٢) الكتاب، سيبويه، ج ٢، ص ١٢٦.

(٣) مُغني اللبيب، ابن هشام، ص ٤٩٢.

(٤) اللمع في العربية، ابن جنِّي، ص ٢٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٢٦.